دور نظام الأسرة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030م

أ. د. عبدالقادر بن ياسين الخطيب
أستاذ أصول الفقه - جامعة الأمير سلطان
المملكة العربية السعودية

د. منال بنت طارق القصبي
أستاذ أصول الفقه المساعد - جامعة الأمير سلطان
المملكة العربية السعودية

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الكبير لنظام الأسرة في تهيئة الظروف الصحية والاجتماعية المناسبة لتوافق الأسرة واستقرارها، وإيجاد البيئة المحفزة لتنشئة أفرادها وتأهيلهم قيمياً وعلمياً وعملياً وصحياً، فظهرت أهميتها في تكوينِ رأس المال البشري المهم والفاعل في الإنتاج والتصنيع كمّاً وكيفاً، ورَفْدِ البنى التحتية للوطن، مستفيدة مما يتاح لها من موارد مادية وعلمية، ومن تخطيطها الأسري والاقتصاد المنزلي، ولتؤسس - من هؤلاء العلماء والخبراء المنتجين - لبنةً متينة في بناء المجتمع الحيوي، الذي يسهم في التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واعتمدت الدراسة المنهجَ العلمي الاستقرائي والوصفي والتحليلي، فكان من أبرز نتائجها: أن القضاء في المملكة نظم قضايا الأسرة بما يسهم في توافقها واستقرارها، باعتبارها ركيزة مهمة في التنمية، كما نظم قضايا المهر والنفقة لما لها من أثر بالغ في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والوطني، وأوصت بأمور أهمها: الاهتمام بدراسة الحِكم والأهداف التي قصَدَتها الشريعة من توجيهاتها المتعلقة بنظام الأحوال الشخصية وأثرها في مجالات التنمية المستدامة، وفي مجالات الحياة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: نظام الأسرة ، التنمية المستدامة ، رؤية 2030.

The Role of the Family System in Sustainable Development In light of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030

Prof. AbdulqaderYaseenAlkhateeb
Dr.ManalTarekAlkasabi

Abstract

The study aims to highlight the great role of the family system in creating the appropriate health and social conditions for family compatibility and stability, and creating an environment that stimulates the upbringing of its members and rehabilitating them in values, scientific, practical and health. From the material and scientific resources available to it, and from its family planning and home economics, and to establish - from these productive scientists and experts - a solid building block in building a vibrant society, which contributes to sustainable development according to the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030. The study adopted the inductive, descriptive and analytical scientific method, One of its most prominent results was: that the judiciary in the Kingdom organized family issues in a way that contributes to their compatibility and stability, as an important pillar in development, and also organized issues of dowry and alimony because of their great impact on the development of the social and national economy, and recommended the most important matters: interest in studying governance and the goals it intended Sharia is one of its directives related to the personal status system and its impact on sustainable development and other areas of life.

Keywords: family system - sustainable development - vision 2030.

المقدمة

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

إن التنمية في حقيقتها عملية حضارية؛ لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق كرامة الإنسان ورفاهيته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها، وهذا يتطلب مشاركة أكبر قدر من أفراد المجتمع، فقد أثبتت الخبرات والتجارب أن مشروعات التنمية لن تتأصل في مجتمع، ولن تؤتي الفائدة المرجوة منها ما لم يشارك فيها أفراد هذا المجتمع ومؤسساته؛ لأنهم أكثر من غيرهم معرفة بما يصلح لمجتمعهم.

وقد منّ الله على المملكة العربية السعودية بقيادة حكيمة ذات رؤية راشدة، اهتمت بجميع مكونات المجتمع، وجعلت «المجتمع الحيوي»المحور الأول في رؤية المملكة 2030، وقاعدة صلبة لازدهارها الاقتصادي،حيث جاء في الرؤية ما نصه:(مجتمع حيوي يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية

والاعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكّنة)[1]. ويظهر مما سبق أن رؤية المملكة 2030 تسعى إلى إيجاد مجتمع حيوي، يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، ضمن أسر متراحمة متماسكة متعاونة، تكون لبنة متينة في بناء المجتمع، وبتماسكها وتعاونها وحيويتها تقاس قوة المجتمع أو ضعفه، هذه الأسرة هي التي ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي نشدتها رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهو ما يهدف إليه هذا البحث من خلال إيضاح دور نظام الأسرة في التنمية المستدامة في ضوء هذه الرؤية المباركة. وانطلاقاً من كون التنمية عملية حضارية تساعد في بناء المجتمعات الحديثة من خلال التغيير الإرادي الذي ينتقل من خلاله المجتمع من الوضع الحالي إلى الوضع المنشود؛ بهدف تطوير وتحسين أحوال أفراد المجتمع كافةً عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المتاحة وتوظيفها في المكان الصحيح،اختار الباحثان أن يكون عنوان هذا البحث: (دور نظام الأسرة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030).

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي لكتب الفقه والدراسات والمقالات الحديثة ذات الصلة بنظام الأسرة، وموضوع التنمية المستدامة، إضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي؛ لتتبع أبرز مسائل في نظام الأسرة، ووصفها وتحليلها من أجل استنباط علاقتها وأثرها بالتنمية المستدامة.

إجراءات البحث:

أُعتمد في إعداد هذا البحث على الآتي:

- عمل إحصائية ميدانية على شريحة من النساء السعوديات السعودية لمعرفة واقع الأسر في المملكة العربية السعودية، وأثر «نظام الأسرة» على هذه الأسر، وأثر ذلك في التنمية المستدامة.
- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.
- تعريف المصطلحات، وبيان مدلولها إذا احتاجت إلى ذلك.
- توثيق المسائل من مراجعها الأصيلة.

مشكلة البحث:

هذا البحث يهدف إلى الإجابة على سؤال مفاده: ما الدور الذي يمكن لنظام الأسرة – وهو نظام يعتمد الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية - أن يقوم به للإسهام في التنمية المستدامة للوطن وفق رؤية 2030م؟

الدراسات السابقة:

بعد البحث لدى المؤسسات العلمية التي تهتم بجمع البحوث العلمية – مثل مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – لم نعثر على دراسة تبين دور نظام الأسرة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030، معتمدة على إحصائيات عملية، ولهذا تم اختيار هذا الموضوع للبحث حيث تم تطبيق محاور الدراسة على عينة مكونة من (500 زوجة) يمثلون الأسرة السعودية؛ لاستطلاع آرائهم حول المسائل التي تم دراستها في هذا الموضوع، كما استرشد البحث بقضايا واقعية لها علاقة بمسائل البحث، مدونة في «مجموعة الأحكام القضائية» وغيرها.

وصف عينة الدراسة:

تم تطبيق محاور الدراسة على عينة مكونة من 500 زوجة يمثلون الأسرة السعودية لاستطلاع آرائهم حول موضوع الدراسة، ووصف العينة كالتالي:

1 -الحالة الاجتماعية[2]:

متزوجة	أرملة	مطلقة	أخرى
464	13	17	6
% 92.8	% 2.6	% 3.4	% 3

2 -الحالة الاقتصادية[3]:

موظفة	غير موظفة	لدى مصدر دخل	أخرى
219	159	71	51
% 34.8	% 31.8	% 14.2	% 10.2

3 -عدد أفراد الأسرة مع الوالدين أو أحدهما[4]:

2	3 – 5	أكثر من 5
20	188	292
% 10	% 37.6	% 58.4

4 -مصدر دخل الأسرة[5]:

الأب (الزوج) فقط	الأم (الزوجة) فقط	الوالدين (الزوجين) معا	أخرى
217	20	253	10
% 43.4	% 4	% 50.6	% 2

5 -يبلغ دخل الأسرة الشهري[6]:

أقل من 10 آلاف	من 10 إلى 25 ألف	أكثر من 25
63	268	169
% 12.6	% 53.6	% 33.8

6 -تدخر الأسرة جزءاً من دخلها[7]:

نعم	لا
359	141
% 71.8	% 28.2

أولاً- الأثر التنموي للتوافق الأسري:

المراد بالتوافق الأسري: أن يعيش الفرد في جوّ عائلي تسوده الطمأنينة والراحة النفسية والصحة البدنية. وهذا يشمل إشباع حاجاته الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للزوجين، في إطار من الاحترام والتفاهم والثقة المتبادلة[8]. والمتتبع لأحكام الإسلام المتعلقة بالأسرة يجد أنها تسعىللوصول إلى أعلى

درجات هذا التوافق،سواء بين الزوجين أو بين أفراد الأسرة جميعهم، ويظهر ذلك من خلال:

- التشجيع على الرؤية الشرعية في الزواج.
- التنظيم لأحكام الخطبة، وتحديد أركان الزواج وشروطه.
- توافر النصوص المنظمة للحقوق الزوجية المادية والمعنوية[9].
- الحرص على تنظيم مسألة الفرقة بين الزوجين إذا استحال استمرار حياتهما الزوجية ولم يمكن عيشهما سوياً.
- الاهتمام بأفراد الأسرة كلهم فشرع بر الوالدين وعظّم حقهما، وأرشدهما إلى حقوق أبنائهما عليهما ومسؤوليتهما عن رعايتهما.

كل ذلك من أجل تحقيق هذا التوافق الذي يساعد في إيجاد جيلٍ سويٍ أخلاقياً واجتماعياً واقتصادياً، يسهم في بناء مجتمعه بناءً متيناً، ومهيئٍ للقيام بأدوار تسهم في إيجاد البيئة المناسبةلتنميته المستديمة[10]؛ فإن الإنسان القلِق والمضطرب نفسياً قلّما يحسن عملاً.

ثانياً- الأثر التنموي للفحص الطبيقبل الزواج:

المراد بالفحص الطبي قبل الزواج:فحوصات مخبرية أو سريرية تجرى لكل من الذكر والأنثى العازمين على الزواج، ويتم إجراؤها قبل عقد القرآن؛ لاكتشاف أي موانع صحية تحول دون الزواج، أو لمعرفة إمكانية الإنجاب من عدمه، بحيث يكون كل من الخاطبين عالمين بما هو مقبل عليه ومقتنعاً به تماماً[11].

يهدف الإسلام إلى المحافظة على المجتمع وأفرادهأصحاء، سليمين من الآفات والأمراض النفسية والبدنية؛ ليسهموا في عمارة أوطانهم ونماء مجتمعهم، فشرع أحكاماً كثيرة تتعلق بالزواج وبالأسرة بشكل عام، ليمارس الأزواج غريزتهم الفطرية في بيئة نظيفة عفيفة، وليحظى الأبناء ببيئة سليمة طاهرة، وفي هذه الأحكام وقاية لهمولأفراد المجتمع من الأمراض، وبخاصة ما ينتج منهاعن ممارسة الجنس غير المشروع»الزنا» والعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، فهي أكثر الأمراض انتشاراً في العالم اليوم، وعلى الرغم من الأبحاث العميقة والمبالغ الطائلة التي صرفت على الأمراض الجنسية في الغرب إلا أنها تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم، كما تزداد الممارسات الجنسية الشاذ، ويكمن خطر هذه الأمراض الجنسية المحرمة في أنها شديدة الفتك بالإنسان، ويصعب علاجها[12]. ومن الأحكام المتعلقة بالأسرةالفحص الطبي لكل من الزوج والزوجة قبل الزواج؛ من أجل الاكتشاف المبكر للأمراض أو المؤثرات التي يمكن أن تحدث مشاكل صحية لأحد الزوجين أو للأولاد مستقبلاً[13].

ويظهرأثر «الفحص الطبي قبل الزواج» في التنمية الاقتصادية في الآتي:

- اختيار الزوجين المناسبين من حيث فصيلة الدم، والذين يؤمل منهم أن ينشؤوا أسرة سليمة في أجساد أفرادها وفي أنفسهم وعقولهم، والتحقق من قدرة الزوجين على ممارسة علاقة جنسية سليمة، لعدم وجود عيوب عضوية أو مرضية؛ فيتحققالاستقرار الأسري المنشود، وهو مقصد شرعي من مقاصد الزواج.
- تقليل تكاليف العلاج، حيث إن الاكتشاف المبكرللمرض عند أحد الزوجين أو لأولادهما، يُسّهل - بإذن الله تعالى - معرفة الداء في الوقت المناسب، بدلاً من حصول المشاكل الصحية التي قد تضطر الأسرة والوطن إلى نفقات علاجية باهظة الثمن، وقد كان بالإمكان تجنبّها لو كان الفحص الطبي مبكراً.

- كما يظهر أثر الفحص الطبي في تحسين مستوى الإنتاج، فكلما كان الزوجان وأسرتهم في صحة وعافية من دون مشاكل صحية، كانت إنتاجيتهم وفاعليتهم أكثر، و كانوا أقدر على العطاء والعمل، وعلى الدافعية الإيجابية للعمل، فالجسم السليم أساس العمل السليم،وهو من أوضح دلائل الدافعية الإيجابية على العمل.
- ويؤكد الفحص الطبي مقصودَالزواج في الاسلام وهو التأبيد، ويعزز فرص إسهامه في التنمية المستدامة؛ لأنه إذا علم أحد الزوجين بمرض الآخر بعد الزواج، ربما يتسبب في إنهاء الحياة الزوجية لعدم قبول الطرف الآخر بمرض صاحبه.

وهذا ما اتفق عليه 81.2 % من أفراد العينة الذين لمسوا الأثر الإيجابي للفحص الطبي قبل الزواج على اطمئنانهم على صحة الزوج والأطفال. والفحص الطبي ينبغي أن يستمر أيضاً حتى بعد الزواج وإنجاب الأولاد، للاطمئنان النفسي والصحي ولاكتشاف أي عارض أو مشاكل صحية محتملة لتشخيصها مبكراً، ووصف علاجها الناجع قبل استفحال المشاكل؛ لأن صحة أفراد المجتمع مهمة في استدامة التنمية، وفي مقدار إسهامهم فيها. ومن المهم أيضاً تطعيم المواليد وتقديم الفحوصات الوراثية لهم لما فيه من النفع الكبير؛ وخصوصاً إذا كان المرض المفحوص عنه من الأمراض التي يمكن توقيها باتباع نظام غذائي معين، وهذا ملائم لمقاصد الشريعة وأحكامها التي جاءت بالمحافظة على بقاء النفس والنسل، وفيه سلامة للمجتمع، ويدرأ مفاسد عديدة تترتب على وجود الأمراض الوراثية، سواء على الدولة أو على الأفراد[14]، فهم عماد التنمية في المستقبل. وبذلك يعلم أن الفحص الطبي قبل الزواج له علاقة واضحة بالتوافق الأسري.

ثالثاً - الأثر التنموي لمهر الزوجة، والنفقة عليها:

الجانب المالي له أهمية كبيرة في حياة الناس، وتنعكس أهميته على نجاح الزواج والتوافق الأسري، ومن أبرز ما يتعلق بالجانب المالي»حقوق الزوجة المالية»: المهر والنفقة، ونبين ذلك في المسألتين التاليتين:

المسألة الأولى - شرع الله المهر لحِكم ومقاصد كثيرة من أهمها أن فيه إعزازاًللمرأة وإكراماً لها وتقديراً لمكانتها عند زوجها[15]، وهو مهم للتوسعة على الزوجة في تجهيز نفسها للعرس، ومساعدتها في قضاء حوائجها، ولذا خُصت به المرأة ولا يشرع لوليها أن يأخذه منها، كما استحب ذكر مقداره في العقد؛ لئلا يحصل النزاع بين الزوجين في تحديده أو تسليمه[16].

حيث يشعر المهر 94.2 % من الزوجات أفراد العينة بالتقدير والإكرام، وتتصرف 86.2 % منهنّ فيه بكامل حريتها. ولمراعاة الجانب المالي للأزواج حث الشرع على تيسير المهور وعدمالمغالاة فيها؛ فقد روت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: (إِنَّ مِنْ يُمْنِ المرأةِ: تيسيرَ خِطْبَتِهَا، وَيسيرَ صَدَاقِها، وتيسِيرَ رَحِمِهَا)[17]. ذلك أن المبالغة في المهور – بالإضافة إلى ما يتبعه من قاعات زفاف وملابس وديكوراتوولائم ضخمة - تؤدي إلى استنزاف الإمكانات الاقتصاديةللأزواج، وقد تضطرهم إلى الاقتراض والشراء بالأقساط، وهذا يؤثر على إمكاناته المالية وأدائه الإنتاجي واستقراره الأسري، فربما جرّ استمراره إلى الطلاق وتفكك الأسرة وانهيارها، ومع تفشي هذه الظاهرة ربما تأثر المجتمع بأكمله[18].وقد أحسن بعض الخيّرينفي تشجيعهم على الزواج الجماعي لأعداد كبيرة من الأزواج في مناسبة واحدة وفي مكان واحد، حيث إنها تسهم في تقليل نفقات الزواج، بتوزع تلك التكاليف على الأزواج كلهم، وربما ساهم معهم بعض الموسرين أو الجهات الخيرية، ويدّخر الأزواج من أموالهم ما يساعدهم مستقبلاً في تلبية الاحتياجات المهمة للأسرة، ومواجهة متطلبات الحياة الزوجية، وربما استثمروه في

بعض المجالات الاقتصادية[19]. وقد نظمت الشريعة الإسلامية قضايا المهر، وصدرت كثير من الأحكام في محاكم المملكة العربية السعودية تنظم تلك القضايا [20]، وذلك وفق إجراءات واضحة تحفظ حق الطرفين[21]. وقد أكدت عينة الدراسة على شعور (94.2 %) من الزوجات بالتقدير والإكرام لحصولهن على المهر، الذي كان كافياً لتوفير احتياجاتهن، حيث صرفته (84.4 %) من الزوجات في الأسواق السعودية.

المسألة الثانية: ومن حقوق الزوجة المالية: النفقة على الزوجة من حقوقها المدنية يقوم بها الزوج مادامت الزوجية قائمة بينهما دون منّ منه أو تفضل،وذلك بتوفير مأكلها ومشربها وملبسها ومسكنها، وفق مقدرة الزوج، وكذلك توفير النفقة على أبنائه أيضاً، وهذه النفقة تسهم في استمرار حياتهم وتلبي احتياجاتهم المعيشية والثقافية والاجتماعية؛ لتنشأ الأسرة المستقرة المتماسكة المتعاونة، المهيئة للعب دور مهم في التنمية الاقتصادية[22]، وذلك كما يرى 98.2 % من أفراد العينة أن للنفقة دوراً مهمًا في الاستقرار الأسري. ومما يجدر ذكره هنا أن الأموال المصروفة في المهر وفي النفقة ستسهم في ضخ مزيد من الأموال في السوق، ما يساعد في زيادة الاستهلاك ومن ثم الإنتاج، وهو مهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته[23].

حيث بلغت نسبة المهور التي تصرف في الأسواق السعودية 84.4 % من مجموع مهور أفراد العينة، كما بلغت نسبة النفقات التي تصرفها الأسر محل العينة في الأسواق السعودية 87.6 %، وهي نسب مرتفعة تدل دلالةً ظاهرة على دور تلك المبالغ في دعم الاقتصاد الوطني وانعاش الحركة التنموية في المجتمع المحلي. وقد نظمت الشريعة الإسلامية قضايا نفقة الزوجة، وصدرت كثير من الأحكام في محاكم المملكة العربية السعودية لتطبيق تلك التنظيمات[24]، وذلك وفق إجراءات واضحة تحفظ حق الطرفين[25].

رابعاً-الأثر التنموي لتربية النشء (جيل واع) :

الأسرة هي المحضن الأول للإنسان، فهي التيً تتلقى الطفل وتتفاعل معه في غالب مراحل حياته، وبخاصة في مجتمعاتنا الإسلامية، التي تتميز بتماسك أسرها، وبقوة تأثير الوالدين فيها، ما يرتب عليهم مسؤولية تجاه غرس القيم والمثل العليا لدى أبنائهم[26]؛ عملًا بقوله ﷺ: (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته)[27]، ومن هذا المنطلق تسعى الأسرة إلى تربية أبنائها على الجد والمثابرة وعلو الهمة، وتوعيتهم - بأساليب متنوعة - للتمييز بين التصرفات الصحيحة والخاطئة[28]، وبذلك تسهم الأسرة في إيجاد جيل واع يمكنه النهوض بمجتمعه، والمشاركة في تنميته المستدامة، من خلال مشاركتها في توفير رأس المال البشري، حيث تعمل الأسرة على تهيئة أبنائهاللحصول على أعلى الشهادات الأكاديمية، والمهارات المعرفية، والخبرات العملية، التي تؤهلهم لتسنم المناصب العلمية والعملية في مؤسسات بلدانهم، والعمل فيها بإخلاص ومثابرة، وهذا يسهم في عملية التصنيع والإنتاج، ويؤدي إلى زيادة الارباح وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنموي للمجتمع؛ فإن الإنتاج هو أساس كل نشاط اقتصادي، ويُراد به: كل عملية تؤدي إلى إيجاد أو إضافة منفعة سواء كانت مادية أو معنوية[29]. وذلك تدل عليه النسبة المرتفعة التي تشكل 100 % من أفراد العينة ممن يحرصون على التعليم الجيد لأبنائهم، كما يحرص 96.4 % منهم على تعليم أولادهم مهارات إضافية خارج نطاق التعليم المدرسي النظامي، ويهتم 99 % منهم بتوفير وسائل التوعية والتعليم لأولادهم داخل المنزل، ويحرص 98.4 % من أفراد العينة على متابعة تقدم أبنائهم بأنفسهم بشكل مباشر. وهذا له مؤشراته الجلية على اهتمام الأسرة بتربية أبنائها وتنشئتهم على القيم الفاضلة والعلوم النافعة[30].

كما أن هؤلاء الأفراد المنتجون والخبراء العاملون ستزداد دخولهم، ومن ثم يزداد إنفاقهم الاستهلاكي، حيث يستهلكون حاجياتهم في جوانب حياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فيوجهون معظم دخلهم

إلى تأمين هذه الحاجيات، وهذا أيضاً يحرك عجلة الإنتاج، ويسهم في الانتعاش الاقتصادي، فإن مواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات سيزيد الطلب على المنتجات وتزداد الاستثمارات، وفرص العمل، ويزداد الطلب على الأيدي العاملة، وتقلّ البطالة، ومن ثم ينتعش الدخل الوطني، وبذلك يتحسن المستوى المعيشي والاجتماعي للأفراد، وهو ما تهدف إلى تحقيقه برامج وخطط التنمية[31]. ومن أجل أن تضمن الأسرة توفير هذه الحاجات لأفرادها تسعى إلى إدارة ميزانيتها بحرفية، وهذا ما سأتناوله في المطلب القادم.

خامساً-الأثر التنموي للتخطيط الأسري والاقتصاد المنزلي:

الأسرة هي الأداة الأكثر أهمية في تطوير أفرادها وإعدادهم لمواجهة التغيير الاجتماعي، وتأخذ احتياطاتها اللازمة لتأمين مستقبلهم، وبنائه وفق تنظيم يضمن حياة سعيدة بعيدة عن الاضطراب والارتباك[32]. ولكي تطمئن الأسرة لمعيشةٍ هانئة سعيدة لأفرادها فإنها تضع خطة لميزانيتها، تسهم في توفير مبالغ كافية لهم، تلبي احتياجاتهم في مراحل حياتهم، وفي مجالاتها الاجتماعية والعلمية والمهارية، مهما تقلبت الظروف أو ساءت الأحوال.

فبالرغم من أن 54.4 % فقط من أفراد العينة يخططون لميزانية أسرهم، إلا أن 95.2 % منهم يدركون أن خطة ميزانية الأسرة تساهم في الاستقرار الأسري، ويؤمن 91 % منهم بأهمية خطة ميزانية الأسرة في التوفير والادخار، و 93.6 % منهم يدركون أن خطة ميزانية الأسرة تساهم في مواجهة العوارض الاقتصادية. ومما له أهمية بالغة في هذا الشأن توافق الزوجين وتفاهمهم حول الكيفية المثلى لمواجهة أعباء الحياة من خلال وضع ميزانية للدخل المالي للأسرة وتحديد طريقة التصرف في هذا الدخل على أكمل وجه دون تبذير أو إسراف يؤدي إلى إهدار الأموال والطاقات ولا بخل، على حد قوله تعالى مادحاً عباد الرحمنﷺ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ [لفرقان:76]، وإعطاء كل بند من بنود الإنفاق حقه كاملاً، مع مراعاة إمكانات الأسرة واتباع نظام الانفاق السليم من حيث عدم زيادة مقدار المنفق على الدخل، وتوزيع الدخل قدر الإمكان على أبواب الإنفاق المختلفة، والعمل الجاد على ادخار الفائض منه ومحاوله استثماره وتنميته[33]، كما أن تماسك الأسرة وتعاونها يسهم في دعم الغني منها للفقير، ومساندته إذا حصل له عارض اقتصادي أو صحي، ويزداد إمكانية نجاح التخطيط الأسرى «الاقتصاد المنزلي» قوة إذا أصبح التعاون على مستوى الأُسر[34].والمتتبع لسيرة النبيﷺ يلحظ- بوضوح -تشجيعه على التخطيط، وهو ظاهر في أعمالهﷺ، ابتداء من هجرتهﷺ إلى المدينة، ثم بناء مسجد قباء، ثم بناء المسجد النبوي، ثم بناء بيوت أزواجهﷺ حول المسجد النبوي [35]. وإذا عرَفَتْ الأسرة أهمية الاقتصاد المنزلي وتدربت على أسسه وقواعده، وتمرست هذهالأسر على هذه الخطط الأسرية ونجحت في تنفيذها، فسينجح المجتمع كله في التخطيط السليم لاقتصاده.وسينعكس ذلك إيجاباً على التنمية المستدامة للوطن، وهذا جزء مهم من البيئة المناسبة والجاذبة التي نشدتها رؤية المملكة 2030.

الخاتمة:

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام الدعاة وعلى آله وصحبه البررة التقاة، أما بعد:

فهذه خاتمة للورقة العلمية التي بين أيدينا، والتي جاءت بعنوان«**دور نظام الأسرة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030**»، والتي تضمنت الحديث عن: الأثر التنموي للتوافق الأسري، والأثر التنموي للفحص الطبي قبل الزواج، والأثر التنموي لمهر الزوجة والنفقة عليها، الأثر

التنموي لتربية النشء (جيل واعٍ)، وأخيراً الأثر التنموي للتخطيط الأسري والاقتصاد المنزلي، وفيما يلي أهم نتائجها وتوصياتها:

أولاً: النتائج:

- المسائل المنظمة للأسرة في الإسلام – والذي يعتمده القضاء في المملكة العربية السعودية - تتغيا الوصول إلى أعلى درجات التوافق الأسري بين أفراد الأسرة كلها، وهو مهم في استقرارهم ومن ثم تهيئتهم للقيام بأدوار تسهم في إيجاد البيئة المناسبة للتنمية المستدامة للوطن التي تهدف إليها رؤية 2030 من خلال إيجاد أسرة مستقرة متينة تسهم في إيجاد المجتمع الحيوي.
- وللمحافظة على صحة الأسرة ووقايتها من الأمراض والعاهات شرع الإسلام الفحص الطبي للزوجين قبل الزواج، وكلما كان الزوجان وأسرتهما في صحة وعافية كان إنتاجهم وفاعليتهم أكثر، وقد ركزت رؤية 2030 على الرعاية الصحة وأهميتها في المجتمع الحيوي.
- شرع الإسلام المهر والنفقة للزوجة على الزوج لأهداف كثيرة، منها الهدف الاقتصادي المتمثل في ضخ مزيد من الأموال في السوق المحلي، ما يساعد في زيادة الاستهلاك ومن ثم الإنتاج، وهو مهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته.
- ويوجه الإسلام كلا الزوجين إلى أهمية تربية أبنائهم وغرس القيم الإسلامية في نفوسهم، التي تجعل منهم أعضاء فاعلين في مجتمعهم، ومسؤولين عن تنمية وطنهم، وهذا يسهم – بلا شك – في توفير رأس المال البشري المتعلم والمدرَّب على خبرات عملية عالية تؤهلهم للعب دور مهم في الإفادة من الموارد الاقتصادية للوطن، وتسخيرها لتنميته المستدامة.
- كما أرشد الإسلام إلى الإنفاق المعتدل، والتخطيط السليم في إدارة الموارد بأيدي أفراد المجتمع؛ من أجل سد الحاجات المتعددة، والحصول على أقصى منفعة ممكنة، مع الاهتمام بالحاجات المستقبلية، وإذا مارست الأسر المسلمة التخطيط الأسري والاقتصاد المنزلي منذ نشأتها، أثّر ذلك إيجاباً على التنمية المستدامة للوطن، وهذا جزء مهم من البيئة المناسبة والجاذبة التي نشدتها رؤية المملكة 2030.
- وقد عمل الباحثان إحصائية واقعية عشوائية لعينة من أسر المجتمع السعودي، تناولت أبرز محاور هذا البحث، فجاءت نتائجها مؤيدة بدرجة كبيرة لما هدفت إليه توجيهات الإسلام المتعلقة بالأسرة، والتي تطبقها المحاكم في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال دراسة مسائل هذا البحث يوصي الباحثان بالآتي:

- الاهتمام بدراسة الحِكم والأهداف التي أرادها الإسلام من توجيهاته المتعلقة بنظام الأسرة، وبخاصة في المجال الاقتصادي.
- دعوة أفراد المجتمع إلى الاهتمام بهذه التوجيهات، واطلاعهم على الأهداف المنشودة منها؛ ليكونوا أعضاء فاعلين في وطنهم، ومسؤولين عن تنميته.
- تشجيع الشباب (ذكوراً وإناثاً) على الزواج من خلال إيضاح أهدافه الكثيرة وفوائده العديدة المتعلقة بالجوانب الدينية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية.

الهوامش:

(1) كما جاء في نص رؤية المملكة 2030.

(2) إعداد الباحثان في سبتمبر 2022م.

(3) إعداد الباحثان في سبتمبر 2022م.

(4) إعداد الباحثان في سبتمبر 2022م.

(5) إعداد الباحثان في سبتمبر 2022م.

(6) إعداد الباحثان في سبتمبر 2022م.

(7) إعداد الباحثان في سبتمبر 2022م.

(8) انظر: إيناس أحمد السليمي، الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة في السعودية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم السكن وإدارة المنزل، بكلية التربية للاقتصاد المنزلي بجامعة أم القرى عام 1429هـ / 2008م، ص122. سالم بن راشد المطيري، أحكام الأسرة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، 1440هـ / 2019م، ص127.

(9) انظر: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، (ت: 684)، الذخيرة، المحقق:محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، 1994م، ص191-194.

(10) انظر: محمد أبو زهرة (ت: 1394هـ)، الأحوال الشخصية، نشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ص20 وما بعدها.

(11) انظر: د. حسن محمد المرزوقي، الفحص الطبي قبل الزواج في الشريعة والقانون الإماراتي وفق القواعد الشرعية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة 28، العدد 59، رمضان 1435هـ ص12.

(12) د. عبدالله الرعوجي، الإباحية والأمراض الجنسية، على الموقع الإلكتروني:.net.saaid/mktarat/ htm.10/abahiah

(13) د. هيلة بنت عبدالرحمن اليابس، الأمراض الوراثية حقيقتها وأحكامها في الفقه الإسلامي، منشور، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية عام 1431هـ/2010م، ص 205.

(14) انظر: د. هيلة بنت عبدالرحمن اليابس، الأمراض الوراثية حقيقتها وأحكامها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق،ص226.

(15) انظر: د. هيلة بنت عبدالرحمن اليابس، الأمراض الوراثية حقيقتها وأحكامها في الفقه الإسلامي، المرجع السابق،ص226.

(16) انظر: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت: 587هـ)، بدائع الصنائع، نشر:الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ/1986م،(10/6).أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (ت: 885هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية/ (د. ت)، (248/8).

(17) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني،مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، بإشراف الدكتور عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ / 2001م، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، حديث رقم (24478)، (47/21)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل، حديث رقم (1928). انظر: محمد ناصر الدين الألباني، (ت: 1421هـ)، إرواء الغليل، الطبعة الثانية، نشر: المكتب الإسلامي ببيروت، 1405ه/1985م، (350/6).

(18) انظر:محمد رشيد رضا، حقوق النساء في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ / 1984هـ ص19.

(19) انظر: صحيفة المدينة بالمملكة العربية السعودية 13 أغسطس 2016.

(20) انظر: مجموعة الأحكام القضائية (246/9) و (5/11) و غيرها.

(21) انظر: د. أحمد بن عبدالعزيز الخضيري، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، نشر: مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض، 1432هـ ص 60-64.

(22) انظر: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت: 728)، المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1389هـ (137/8). موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: 728هـ)، المغني، الناشر: مكتبة القاهرة، بدون طبعة، 1388هـ - 1968م،(196/8)، محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، مرجع سابق،ص231. مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، الحقوق المدنية للمرأة السعودية، مكتبة بيت الخبرة، الرياض، 1431هـ ص34-37.

(23) انظر: د. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الثانية، طبع: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ/1996م، ص252.

(24) انظر: مجموعة الأحكام القضائية،(15/1) و (67/12)وغيرها.

(25) انظر: محمد عبدالعزيز الخضيري، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، مرجع سابق، ص71-74.

(26) د. خالد بن حامد الحازمي، أصول التربية الإسلامية في البيت، الطبعة الأولى، نشر: عالم الكتب بالرياض، 1420هـ/2000م، ص308، إيناس السليمي، الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة، مرجع سابق، ص61.

(27) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، صحيح البخاري،تحقيق: محمد زهير بن ناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ كتاب: النكاح، باب: المرأة راعية في بيت زوجها،(31/7) حديث رقم 5200.

(28) انظر: رضا المصري، وفاتن عمارة، المدخل إلى تربية الأبناء، دار البيان للترجمة والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2007م، ص25. عبدالله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، 1981م / 1401هـ ص207.

(29) د. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، 77 - 89، إيناس السليمي، الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة في السعودية، مرجع سابق، ص61.

(30) انظر: يوسف حسن يوسف، حقوق المرأة في القانون الدولي والشريعة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013م، ص232. د. منير محمد الغضبان، الحقوق المائة للمرأة المسلمة، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1432هـ /2011م، ص50. عادل حسن الحمد، موسوعة أحاديث المرأة في الكتب الستة، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض، الطبعة الأولى، 1432هـ ص453. سالم بن راشد المطيري، أحكام الأسرة، مرجع سابق، ص175.

(31) د. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص183، 187.

(32) انظر: سلوى أحمد العطاس، إسهامات الأسرة في تربية الإبداع لدى أطفالها من منظور التربية الإسلامية، دراسة مكملة لنيل درجة الماجستير، بقسم التربية الإسلامية والمقارنة بكلية التربية بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية عام 1429هـ/2009م، ص26.

(33) التخطيط الأسري يعني: توزيع الموارد المحددة على الحاجات المتعددة والمتنافسة والمتغيرة؛ للحصول على أقصى منفعة ممكنة، مع عدم إغفال حاجات المستقبل، وذلك بتخصيص نسبة معينة من هذا الدخل للادخار، والحرص على استثماره. انظر: إيناس السليمي، الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة في السعودية، مرجع سابق، ص91.

(34) انظر: إيناس السليمي، الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة في السعودية، المرجع السابق، ص90. حنان الجهني، الدور التربوي للوالدين في تنشئة الفتاة المسلمة، حنان الجهني، مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، لندن، الطبعة الأولى، 1422هـ ص191.

(35) ينظر: أ. د. حزام بن ماطر المطيري، الإدارة الإسلامية المنهج والممارسة، الطبعة الثالثة، نشر: مكتبة الرشد بالرياض، 1429هـ، ص97.

المصادر والمراجع:

(1) أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (ت: 885هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية/ (د. ت).

(2) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، (ت: 684)، الذخيرة، المحقق:محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.

(3) أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت: 587هـ)، بدائع الصنائع، نشر:الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ/1986م.

(4) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت: 728)، المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1389هـ

(5) د. أحمد بن عبدالعزيز الخضيري، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، نشر: مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض، 1432هـ

(6) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241هـ)، مسند الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، نشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ط1، 1421هـ/2001م.

(7) إيناس أحمد السليمي، الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة في السعودية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم السكن وإدارة المنزل، بكلية التربية للاقتصاد المنزلي بجامعة أم القرى عام 1429هـ / 2008م.

(8) أ. د. حزام بن ماطر المطيري، الإدارة الإسلامية المنهج والممارسة، الطبعة الثالثة، نشر: مكتبة الرشد بالرياض، 1429هـ.

(9) د. حسن محمد المرزوقي، الفحص الطبي قبل الزواج في الشريعة والقانون الإماراتي وفق القواعد الشرعية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة 28، العدد 59، رمضان 1435هـ

(10) حنان الجهني، الدور التربوي للوالدين في تنشئة الفتاة المسلمة، حنان الجهني، مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، لندن، الطبعة الأولى، 1422هـ

(11) د. خالد بن حامد الحازمي، أصول التربية الإسلامية في البيت، الطبعة الأولى، نشر: عالم الكتب بالرياض، 1420هـ/2000م.

(12) د. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الثانية، طبع: مؤسسة الرسالة ببيروت، 1417هـ/1996م.

(13) رضا المصري، وفاتن عمارة، المدخل إلى تربية الأبناء، دار البيان للترجمة والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2007م.

(14) سالم بن راشد المطيري، أحكام الأسرة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، 1440هـ / 2019م.

(15) سلوى أحمد العطاس، إسهامات الأسرة في تربية الإبداع لدى أطفالها من منظور التربية الإسلامية، دراسة مكملة لنيل درجة الماجستير، بقسم التربية الإسلامية والمقارنة بكلية التربية بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية عام 1429هـ/2009م.

(16) صحيفة المدينة بالمملكة العربية السعودية 13 أغسطس 2016.
(17) عادل حسن الحمد، موسوعة أحاديث المرأة في الكتب الستة، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض، الطبعة الأولى، 1432هـ.
(18) عبدالله الرعوجي، الإباحية والأمراض الجنسية، مقال على شبكة المعلومات:./saaid.net/mktarat/abahiah/10.htm
(19) عبدالله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، 1981م / 1401هـ.
(20) مجموعة الأحكام القضائية لعام 1432 هـ و1435 هـ و 1436 هـ مركز البحوث بوزارة العدل، الرياض.
(21) محمد أبو زهرة (ت: 1394هـ)، الأحوال الشخصية، نشر: دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ط، د. ت).
(22) محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، صحيح البخاري،تحقيق: محمد زهير بن ناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ.
(23) محمد رشيد رضا، حقوق النساء في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ / 1984هـ.
(24) محمد ناصر الدين الألباني، (ت: 1421هـ)، إرواء الغليل، الطبعة الثانية، نشر: المكتب الإسلامي ببيروت، 1405ه/1985م.
(25) مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، الحقوق المدنية للمرأة السعودية، مكتبة بيت الخبرة، الرياض، 1431هـ
(26) د. منير محمد الغضبان، الحقوق المائة للمرأة المسلمة، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1432هـ /2011م.
(27) موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: 728هـ)، المغني، الناشر: مكتبة القاهرة، بدون طبعة، 1388هـ - 1968م.
(28) د. هيلة بنت عبدالرحمن اليابس، الأمراض الوراثية حقيقتها وأحكامها في الفقه الإسلامي، منشور، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية عام 1431هـ/2010م.
(29) يوسف حسن يوسف، حقوق المرأة في القانون الدولي والشريعة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013م.